او حرة او مملوكة او ظاهرة او مستورة وعند مالك اذا اشترى احد جارية موصوفة
مغنية فلم ير فيها العيب وهو مذهب سحنون بالمدينة وقال ابو حنيفة
سماع الغناء من الذنوب وقال بعض اهل العلم الغناء يزيد في الشهوة ويفسد
المروءة لان الكبائر اذا تركت عند سماع نغمات الاوزار ربما وجد الانغماس
لذا الد من نفسه ما حمله على استحسان بعض المستقبحات كالعي فعم
بالاصابع والتصفيق بالايدي والانقزاز والرقص وغير ذلك مما يدل على
سخافة العقل وخلع جلباب الوقار وخلع ثوب المروءة وقالوا ما نقل من
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وان
الشعر لحداء مزوج حسنه حسن وقبيحه قبيح لانما الغناء بالالحان و
تقطيع الاوزان بالنغمات هذا مذهب جمهور السلف وذهب القليل من
العلماء الى اباحته اذا كان بشروط ثلاثة وهي ان لا يكون عادة ودينا حتى يغلب
على صاحبه بحيث لم يخل عن كثرته لصنعتهم ان يستعمل الذي المسلم
والبقاء الشريفة ولم ير السلف رضوان الله عليهم يتحفون به جعل
هذا النوع من الغناء حسنا وندبا وقد سأل رجل القاسم بن محمد عن الغناء
فقال انهاك عنه والله لك قال الحرام هو قال اذا تكفر بذلك اي اميز الله بين
الحق والباطل
فيهما فجعل الغناء وروى ان رجلا سأله فقال يترخص في السماع
فقال لم يوما اذا تريد يوم القيمة وبوق يحسنانك وسيئاتك يذهب بهما
سماعه فقال لا يمحو الحسنات ولا يمحو السيئات بعني انه مباح ولم يجعله
فضيلة الا من عرف العلم واتبع هواه فقال بعض اهل العلم لو كان الغناء
فضيلة وندبا لم يعطهما رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعون
لهم ولذا ابوا عليه كده وتنعم على الخضابين والمنده وبلال وبالله التوفيق
واما القسم المتفق على جوازه من الغناء فهو ما كان من ابراء الاشعار
ذوات المعاني الشريفة من غير ما مكروه لا لحن ولا تمطيط ولا تانيث
نغمات كالاشعب والحبب والحداء ونحوه الا ما تفرد نغماته وتسهل
الحاقه من غير ان يكون عادة ودينا واذا اعتبرت الاحاديث الواردة بعضها

عدم جواز

على جواز السماع كانشاد الاشعار بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وغنا
المتغنيين بما تعارفت الانصار يوم بعاث بين يدي عائشة وقوله صلى الله
عليه وسلم لولا رسلتم من يقول اتيناكم اتيناكم فحيانا وحياكم وغير ذلك
من الادلة التي اوردها مورد الاستدلال على جواز السماع وجدته كلها اما
يشير الى جواز هذا القسم من اقسام السماع اذ ليس بين هذه الادلة
وبين القسمين المتقدمين مغايرة ولا تناسب ولا تشابه من الكلام اورد
دليلا لجواز السماع من طلب تحسين قراءة القرآن بالصوت الحسن والانسنة
بين القراءة والسماع المشار اليه ويحكي بهذه المغاربة تسمية احدهما
السماع فلما اردنا عليه من الخروج عن التطويل واذ اتقرر هذا فلا يباح القسم الثالث
من اقسام السماع غير هذا القسم الاخير الا بشروط اربعة الاول ان
يكون عريا عن الالات المطربة من تصفيق الايدي وغيرها وانما هو انشاد
ذوات معان شرعية يورد هما شخص واحد كالانشيد والحبب او اكثر من
شخص متراسلة اصواتهم سالمة جوار حدهم خاشعة فلو تنعم الثالث ان يكون
المغنون ممن ضعف المستمعين سلكين كمن يغنيهم منفردين بعضهم
حسنة اصواتهم لان الخلاع اذا اصاروا عن صوت اثر في القلوب واذا احسن
السامع كمن يغني انشد نعم الله بكلامه وقد قيل ان الجنيد رضي الله عنه
ترك السماع فقيل له كنت تسمع فلم تمتنع فقال مع من فقيل له تسمع
انت لنفسك فقال ممن الثالث لان لا يجوز ان الله غالبك او عاداك وهذا لم
انما يكون نسبة السماع من الاعمال الجهرية التي يجتمعون عليها من ذكر
وصلاة فنسبة الاعمال الجهرية من اعمال الخلوة وذكر السر كما ان
السلام لا يباح له الاعمال الجهرية الا لرفع الهشاشة لينشط لمواظبة
الخلوة فكذلك السماع لا يباح الا لرفع الهشاشة والهشاشة الصلاة
والذكر في الجمع ليكون التعبير عنه الدمن الاخلاد ما يفوت به الغرض وتشتد
به الغربة فليس ينفي من جواز السلام هما ليس :: الاجرى على سبيل
العلة الفقهية بوابط الشرع المشار اليها بضوابط المعهودة